كلمة العدد

٩

تجديد السياسات الثقافية

د. علي القيّم
رئيس التحرير

في إطار الاحتفاء بداكار- جمهورية السنغال- عاصمة للثقافة الإسلامية لسنة ٢٠٠٧م، عقدت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في (٢٣و٢٤) يوليو (تموز) الماضي الاجتماع السابع للمجلس الاستشاري المكلّف بتنفيذ الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي، والذي يتألف من /١٢/ دولة عربية وإسلامية، من بينها سورية، وأقوم بشرف تمثيلها في المجلس منذ ثلاث سنوات..

لقد طرحت أمام المجلس جملة من المشاريع وخطط العمل المشتركة التي ستقوم «الإيسيسكو» بتنفيذها بعد عرضها وأخذ الموافقة عليها من قبل مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في العالم الإسلامي، والذي سيعقد في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) القادم في مدينة طرابلس الغرب، العاصمة الليبية، وأستطيع القول، كمتابع عتيق لعمل «الإيسيسكو»أن هذا المؤتمر سيكون له دوره المهم في مسيرة عمل هذه المنظمة، التي تسعى إلى التعاون في مجالات اختصاصاتها، ودعم الثقافة الإسلامية، باعتبارها المجال الأرحب والأشمل للثقافة العربية، وجعلها محور مناهج التعليم في جميع مراحله ومستوياته..

لقد تبلور المشروع الثقافي الإسلامي في صيغة «الاستراتيجية» الثقافية للعالم الإسلامي» التي تستوعب في عناصرها وأصولها وأهدافها وغاياتها، الطموح الكبير الذي كان يحدد الرواد البناة الأوائل الذين وضعوا اللبنات الأولى للمشروع الثقافي العربي الإسلامي، وهذه الاستراتيجية، هي ثمرة للتعاون والتنسيق بين «الإيسيسكو» ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وهي أيضاً تستوعب التجارب السابقة، وتفيد من الاجتهادات السائدة وتستخلص منها الرؤى والأفكار ووجهات النظر التي تحقق النفع والفائدة، والتي تعبّر تعبيراً حقيقياً عن تطلعات الأمة العربية الإسلامية، وعن أحلامها وتصوراتها للعمل الثقافي في مدلولاته الشاملة.

بهذه الاستراتيجية انتقل المشروع الثقافي الإسلامي من طور التنظير والتخطيط والتجريب والاجتهاد في البحث عن الصيغ المناسبة والملائمة، وهي مرحلة طويلة استغرقت تجاربها نحو قرن من الزمن، إلى طور التنفيذ المشترك وهي مرحلة جديدة، جاءت استكمالاً لمرحلة سابقة انطلقت مع تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٦٩م، وتبلورت بصورة واضحة

مع إنشاء منظمة «الإسيسكو» التي كانت وما زالت الإطار المتطور والمعاصر والملائم للمشروع الثقافي العربي الإسلامي، الذي طالما حلم به، وتطلع إليه، وعمل من أجله، كل من نبض قلبه بتغيير حال الأمة العربية الإسلامية من الضعف إلى القوة، ومن التشتت إلى التجمع، ومن التفرقة إلى الوحدة، في إطار حضارة جامعة، وثقافة متجانسة.

☆ ☆ ☆

مشروع استراتيجية التكافل الثقافي لخدمة قضايا المسلمين التنموية والحضارية، كان من المواضيع المهمة والحيوية التي ناقشتها اللجنة ورفعتها إلى مؤتمر وزراء الثقافة الإسلامي القادم لإقرارها، وقد أعدَّ هذا المشروع ضمن رؤية كليّة، وآفاق علمية تحتوي على كل ما هو تكافل لخدمة الثقافة الإسلامية..

الرؤية المستقبلية نحو الغد الزاهر للعالم الإسلامي كانت حاضرة بقوة في هذه الاستراتيجية، فالتكافل واجب ديني بمقتضى تعاليم القرآن الكريم والتوجيهات النبوية، والتكافل يجب أن يستند في صياغته إلى قواعد ضابطة، ويعتمد في تنفيذه على آليات محددة، تمليها شروط إنجاز الغد المنشود الطامح لتحقيق الرقي والتطور والازدهار والرفاهية لشعوب الأمة، وتحديث نظم تربيتها وتطور علومها وتقانتها، وازدهار ثقافتها وفنونها ومحو الأمية فيها بكل أنواعها، والقضاء على الفقر بكل أشكاله، وترشيد العمل العام في الميادين الاجتماعية والتنموية كافة..

التكافل الثقافي في هذه الاستراتيجية، هو أن يتحمل كل قادر نصيبه من المسؤولية في دعم العمل الثقافي الإسلامي في سائر الأقطار الإسلامية، القادر بماله يسهم بالمال، والقادر بعقله وعلمه يسهم بعلمه، والقادر بخبرته يسهم بخبرته، بحيث يساهم الجميع في حماية ثوابت الثقافة العربية الإسلامية من المخاطر التي تواجهها، وفي رعاية تنوعها وتعزيز أنشطتها..

لقد ساهم التكافل عبر تاريخ الإنسانية كله في تحقيق العديد من الإنجازات والمشاريع الثقافية، واستمرار النفع بها بين المجتمعات والشعوب على اختلاف مشاربهم الثقافية كما يسجّل لنا التاريخ بأن أكثرهم إسهاماً هو أقواهم إيماناً بضرورة التكافل والتآزر والتعاون مع الآخر..

وبناء على ما ذهبنا من قول فالتكافل، هو المساهمة المتبادلة بين الناس والمؤسسات والدول في إنجاز مشروعهم الحضاري الكلي، والتعاون المشترك بينهم أفراداً وجماعات وهيئات ومؤسسات، بحيث يكون ذو القدرة كفيلاً بتمكين من دونه لتحقيق مشاريع جماعية ترقى بالمجموعة المتكافلة إلى مستويات راقية من الفعل والأداء، وسقف من الوعي والإدراك، يمكن من بلوغ المقاصد والأهداف المتوخاة ضمن منظور للكون والإنسان والحياة، ويثري جوانب الحوار والتفاعل والتعايش بين مختلف الثقافات والحضارات، في الجوانب الإنسانية والاجتماعية كافة.

وهو بهذا المنظور، يحفّز الفرد الفاعل على ترتيب أولويات شأنه، بحيث يقدّم العام على الخاص، والمقاصد الكليّة على المصالح الفرعية، واستباق الخير، بحيث يكفل الغني الفقير، والقوي الضعيف، والقادر العاجز، والحاضر الغائب، ذو اليسرة ذا العسرة.

وينعت هذا التكافل بالثقافي حين يصبح هو ذاته ثقافة، أي حين يتشكل لوناً من ألوان التعبير عن الحضارة والرؤية للإنسان والمجتمع، وسمة من السمات الشخصية لهذا المجتمع، وعنصراً رئيساً من عناصر الحركة فيه، وكما يتشكل العلم ثقافة ليصبح تنمية، كذلك التكافل حين يمسي ثقافة تحافظ على الخصوصيات، وتحترم التنوع، وتثري الحوار، وتقوي التعايش، وتدفع بالتنمية إلى مستويات عليا من الإنجاز والأداء، وهذا كله يتجسد فيما نقتصد به «استراتيجية التكافل الثقافي».

☆ ☆ ☆

إن أهداف التكافل الثقافي، سواء منها العامة أو الخاصة كثيرة ومتعددة، ويمكن تحديد الأهداف العامة في:

- ترسيخ الوحدة الثقافية في العالم الإسلامي، فالوحدة الثقافية تحتاج إلى استمرار التأكيد على الهوية الثقافية وتعزيزها والحفاظ عليها، عبر الاستثمار الجاد والتواصل في المجال الثقافي، والحرص على سيادة المرجعية للقيم الثقافية المشتركة، وإحياء وإثراء الذاكرة الجماعية الثقافية، والوحدة الثقافية لها رسوخ وحضور قوي في الذاكرة الثقافية للأمة، تلك الذاكرة التي هي الضامن والمحفزّ لتوطيد عرى الاتحاد والتضامن والتكامل بين الأمة الإسلامية، ودوام يقظتها وتنميتها وتقويتها يستدعي المزيد من الجهود لإحلال «التكافل الثقافي» المكانة اللائقة به نظراً لأهميته في تكثيف تلك الجهود وتوطيدها وتطويرها..

- حفظ الثوابت الدينية في صفائها ويسرها، فمواجهة التيارات التي تحاول المس بتلك الثوابت ونقائها وصفائها تتطلب تكافلاً قوياً ومستمراً، وتشكل الثقافة بمنظورها الشمولي ساحته الأوسع والأشد تأثيراً في العالم الإسلامي.

- تأصيل التنوّع الثقافي الإسلامي، وتنشيط مكونات الثقافة الإسلامية، وتثمين قيمها الحضارية المتنوعة والاعتزاز بها ضمن الهوية الذاتية، فالتنوع الثقافي حقيقة اجتماعية، وركن أساس من أركان التعبير الثقافي الإسلامي، ولذلك فهو يحتاج إلى برامج إثراء ومشاريع تخصيب دائمة ومتطورة، من خلال تعاون كثيف، وتكافل متين، ومساندة متبادلة بين مختلف الجهات المسؤولة عن العمل الثقافي في الأمة الإسلامية.

- تعزيز روح التضامن على أسس التعايش والتعاون والتكافل والتآخي.

- تكثيف وتطوير الحوار والتبادل الثقافي بين المسلمين.

- تمكين الثقافة للجميع ومحاربة التهميش الثقافي.

- الحفاظ على الذاكرة الجماعية والاعتزاز بالمخزون الثقافي.

- التعريف بالرموز الفكرية والثقافية في العالم الإسلامي، وهذا يؤدي إلى ترسيخ ثقافة الوحدة والتكافل والتلاحم لدى الناشئة والاعتزاز بالهوية الثقافية الحضارية الإسلامية، والدفاع عنها، والعمل على تحصينها.

- تنمية الصناعات الثقافية في العالم الإسلامي، وهذا يحتاج إلى برامج ضخمة وموارد مالية كبيرة، انطلاقاً من تعبئة الكفاءات وتوظيفها وتوجيهها وتوزيع المسؤوليات عليها..

- تطوير وتنمية السياحة الثقافية، التي تعد الميدان الأمثل لتوحيد الترابط بين الثقافة والتنمية، والساحة الأنسب لتكريس المفهوم الإنساني للتعارف والتعايش بين الشعوب والمجال الأرحب للتبادل الاقتصادي والازدهار التنموي.

- تأهيل الموارد البشرية العاملة في المجال الثقافي فنياً ومهنياً.

- تشجيع الابتكار والإبداع في البلدان الإسلامية.

- تجديد وتوطيد إسهام الثقافة العربية الإسلامية في الحضارة الإنسانية.

☆ ☆ ☆

تجديد السياسات الثقافية بما يتوافق مع المتغيرات الدولية، كان المشروع الثاني الذي تم رفعه إلى مؤتمر وزراء الثقافة الإسلامي، والهدف منه تعزيز الدراسات الاستراتيجية المعرفية وما يرافعها من خطط وبرامج وإعداد وتأهيل، وهذا يستوجب سياسة معرفية محكمة تتخطى المفهوم التقليدي للتربية والعلوم والثقافة إلى المفهوم العالمي الحديث الذي يجعل من التربية أداة نمو، ومن العلوم مفتاحاً للتقدم والرخاء، ومن الثقافة سبيلاً إلى الرقي والازدهار الحضاري.

السياسة الثقافية، تقتضي وجود رؤية توجهها، ورسالة تؤطرها، ومنهجية تقودها، ومرجعيات تؤسسها، وأهداف تجسّدها وبرامج تبرزها، لذلك فهي تهدف إلى النهوض الثقافي، وتطوير النسيج التنموي، وتعدد المصادر، ونماء القدرة على التجديد والابتكار والإبداع، واستيعاب المستجدات في شتى حقول العلم والمعرفة، وتقوية الحضور الثقافي في المجالات العالمية، وتعزيز المشاركة في التقدم الحضاري والمعرفي..

الدراسات المستقبلية، تؤكد أن المستقبل سيكون للتربية الوظيفية، وللتعليم المنتج، وللعلم النافع الذي يذلّل الصعاب، ويحلّ المشكلات، ويفتح أمام الإنسان آفاق التقدم الاجتماعي والرخاء الاقتصادي، وازدهار الحياة، وللثقافة البانية للإنسان، والمؤسسة للحضارة، والجامعة بين الشعوب على أساس التعايش والتفاهم والحوار الحضاري المتقدم، وهنا يبرز دور رجال الثقافة، فلم يعد مقبولاً أن يقوموا كلما اشتدت الأزمات، بتوجيه النقد، وتضخيم مواطن الخلل، دون الالتفات إلى ما تم إنجازه وتحقيقه في الماضي الغابر، وضرورة العناية به وصيانته وتفعيله من أجل خدمة المستقبل وبناء الإنسان..

تجديد السياسات الثقافية، حافز للإبداع، فهي بضمانها وحمايتها لحرية تداول الأفكار والأعمال، وتهيئتها للظروف المواتية لإنتاج وتوزيع السلع الثقافية، وتمكين الثقافات المحلية من امتلاك الوسائل لغرض وجودها، ودعم تطورها، تجعل من المبدعين من أهل الثقافة يتمتعون بمناخ يشجع على الإنتاج والتميز والمساهمة في إقامة صناعات ثقافية قادرة على البقاء والتطور..

وقد ترافق هذا المشروع، مع مشروع آخر لا يقل أهمية، حول استراتيجية تنمية تقانة المعلومات والاتصال في العالم الإسلامي ويهدف هذا المشروع إلى أربعة أهداف:

- الهدف الأول: تأهيل البنى التحتية لتمكين الناس من الحصول على خدمات تقانة المعلومات والاتصال.

- الهدف الثاني: مساهمة قطاع التقانة والاتصال في التنمية الوطنية.

- الهدف الثالث: تعزيز إنتاج محتويات معرفية متعددة الثقافات.

- الهدف الرابع: التفكير من وجهة نظر أخلاقية في مكانة تقانة المعلومات والاتصال في مجتمعاتنا، وشروط الاستفادة منها على المستوى الثقافي والعلمي..

ويعد تعزيز البنى الأساسية من شبكات وبرامج ومعدات هدفاً أساسياً في عملية تنمية التقانة والاتصال في العالم الإسلامي، فوضع بنية تحتية في مجال تقانة المعلومات والاتصال تستجيب لضرورات التقدم في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وفي هذا الصدد يعد المشروع التنموي الماليزي في الربط الإلكتروني لقرية «لباربو» مثالياً، فهو يقوم على استعمال الحواسيب وأجهزة الهاتف وأنظمة الربط عبر الهوائيات المقعّرة الطرفية، بهدف ربط القرية بالإنترنت، وبفضل هذا المشروع، تمكنت هذه القرية المعزولة التي يبلغ عدد سكانها نحو /١٠٠٠/ نسمة من الخروج من عزلتها والاستفادة من وسائل تقانة المعلومات والاتصال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكانها.

داكار- جمهورية السنغال

(٢٢-٢٦ تموز ٢٠٠٧م)

☆ ☆ ☆